



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في العلاقة بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي



د. عمار محمود حميد الربيعي*: ترسيخ قواعد اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق ودورها في الانضمام الناجح الى منظمة التجارة العالمية

تبدو مسألة انضمام العراق الى النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف على قدر كبير من الهمية، كونها تتيح له الافادة من المنظومة التجارية الواضحة والشفافة، ومن آلية فض النزاعات التجارية على اساس جماعي بعيدا عن حالات الانتقام التجارية الانفرادية خصوصا مع الاطراف الدولية الكبيرة. كما ان الانضمام الى المنظمة يعد بمثابة شهادة دولة بالانضباط والاحذ بالمعايير العالمية مما يعطي للعراق صورة تجارية واقتصادية ذات اعتراف ومقبولية، سيما ان العراق يعيش حالة التخبط في القوانين والتعليمات والقرارات الاستثمارية والتجارية، وهذا يجعله يصطف ضمن المنظومة التشريعية الموحدة، مما يخلق منه طرفا جاذبا للتعامل على اساس الثقة التي تمنحها المنظمة له باعتباره يأخذ باتفاقاتها ومبادئها باتجاه امكانية جذب الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجيا فضلا عن امكانية التصدير والتسويق وهو ما يسمى بإمكانية الوصول الى الاسواق Market Access. لكن المسألة المهمة هنا، من اجل ان يكون هناك انضمام ناجح الى منظمة التجارة العالمية تنصهر فيه الآليات المحلية مع الآليات الدولية بشكل عضوي وليس بشكل سطحي، هو ان يكون هناك بناء رصين في اسس اقتصاد السوق المنضبط على اسس اجتماعية من خلال التعقيم الحكومي وليس على اسس الانفلات الحر، ودور



أوراق سياسات في العلاقة بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي

قوي للقطاع الخاص الذي يأخذ بدور المبادرات والمغامرة على اساس فرص الربح قصيرة وطويلة الاجل، وليس على اساس فرص الربح قصيرة الاجل فقط ممثلا باقتناص الربح النفطي الحكومي **Rent Seeking** في تجارة الاستيراد والمقاولات.

يوفر القطاع الخاص الناهض وآليات السوق الفاعلة القضاء على التناقض والفراغ الذي يحصل في حال تم الانضمام الى منظمة التجارة العالمية بدونها من حيث:

1-تلافي أحادية التصدير المتمثلة بسلعة النفط، وهي سلعة غير داخلة ضمن مجاميع السلع في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وبالتالي لن يكون هناك دور لهذه السلعة ولا تجلب أي ميزة تصديرية.

2-تلافي عدم قدرة الحكومة تمويل رواتب واجور موظفيها واستحقاقات المقاولين ومن ثم تمويل مستورداتهم لأسباب قد تتعلق بانخفاض اسعار النفط او انخفاض كميات الطلب عليه.

3-تلافي الترهل الحكومي وعدم قدرة بوصلته على إدراك فرص الربحية والتنافسية والكفاءة في التوظيف والتشغيل والانتاج والتسويق، وعدم ايلاء القضايا الانتاجية في مجالات الصناعة والزراعة بشكل جلي بسبب اعتمادها على ايرادها البترولي في تمويل ولائها السياسي.

ويجد اقتصاد السوق صورته الاجتماعية من خلال التدخل الحكومي لحماية المنافسة ووضع الضوابط الناظمة لها ومنع حالات التعسف التجاري ومراعاة المصلحة العامة في الصحة والامن وتعزيز ميزان المدفوعات وكبح حالات عجزه الشديد المفضي الى الازمات. ولا يوجد تناقض ما بين هذه الاهداف من ناحية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية من ناحية اخرى، اذ يوجد في مبادئ واتفاقات المنظمة ما يتيح للحكومات ان تتدخل من اجل مراعات الامور المذكورة في اعلاه والتي يمكن بيانها فيما يأتي:

1-الاستثناء المتعلق بمبدأ الدولة الاولى بالرعاية، وبموجبه يمكن اقامة الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، وحماية الصناعة الناشئة الى ان تقوى على المنافسة، واقامة الترتيبات التجارية مع الدول المجاورة ضمن ما يعرف بالتجارة عبر الحدود **cross-border trade**، وفرض قيود على التجارة لاعتبارات امنية، التدخل لفرض رسوم مكافحة الاغراق السلعي، والاستفادة من شرط التمكين



أوراق سياسات في العلاقة بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي

Enable close باعتبار العراق من الدول النامية من خلال تقديم الدول المتقدمة تسهيلات تعريفية لها.

2-الاستثناء المتعلق بمبدأ الشفافية (والذي يقضي باستخدام التعريف الجمركية وحدها كناظم لعملية المتاجرة) من خلال استخدام نظام الحصص والقيود الكمية على الواردات، وهذا الاستثناء يتعلق بالسلع الزراعية من أجل الرقابة على الانتاج والتسويق والتخلص من الفوائض، او حينما يكون هناك عجز حاد في ميزان المدفوعات او في الاحتياطيات من الموجودات الاجنبية. او بهدف ابعاد السلع المنافسة من اجل تشجيع الصناعات الوطنية، وكذلك لحماية الاخلاق العامة والصحة والامن القومي والملكية الفكرية من حالات الغش التجاري للعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية.

3-تتدخل الحكومة لحسم بعض القضايا التجارية من خلال الاستفادة من مبدأ المفاوضات التجارية للمنظمة.

4-الاستثناء المتعلق باتفاق التجارة في المنتجات الزراعية الخاص بقضية تخفيض الدعم المحلي، اذ يتيح للبلدان النامية ومنها العراق تقديم دعم موجه للاستثمار الزراعي بوجه عام وليس على اساس نشاط زراعي محدد، كما يجوز دعم المدخلات الزراعية للمنتجين منخفضي الدخل، والدعم الموجه لتنوع الانتاج، والدعم الموجه الى منتج زراعي معين على ان لا تتجاوز قيمة الدعم 10% من قيمة انتاج المنتج، والدعم غير الموجه الى منتج محدد على ان لا يتجاوز 10% من قيمة الانتاج الزراعي الكلي، والدعم الموجه لخفض تكلفة التسويق.

5-فيما يتعلق باتفاق تدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة TRIMS والخاص بمنع الاعضاء في منظمة التجارة العالمية من استخدام تدابير في تشريعاتهم المحلية ذات العلاقة بالاستثمار الاجنبي لا تتفق مع مبادئ المنظمة، حيث ان هذا الاتفاق من جانب آخر لا يفيد الحكومة في الدولة العضو من استخدامها لتنظيم امور الاستثمار الاجنبي في نطاق حدودها على ان لا يتعارض مع المبادئ.

6-يتيح اتفاق الدعم في منظمة التجارة العالمية قيام الحكومة في الدولة العضو تقديم دعم موجه لبرامج البحث والتطوير على ان لا يتجاوز مقداره أكثر من 75% من تكلفة البحوث و 50% من تكلفة التطوير، والدعم للمناطق ذات النمو المنخفض، والدعم الموجه للمشاريع لتحسين ادائها البيئي. وفيما يخص البلدان النامية علة وجه التحديد، ووفقا لهذا الاتفاق فانه متاح لها تقديم دعم لتشجيع الصادرات إذا كان متوسط دخل الفرد السنوي اقل من ألف دولار سنويا، او إذا كان نصيبها في



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في العلاقة بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي

التجارة العالمية اقل من 3.25%. كما تستطيع هذه البلدان استثناءا دعم منتجها المحلي في مقابل المنتج الاجنبي لمدة 5 سنوات من تاريخ انضمامها. كذلك الدعم الموجه لتشجيع برامج الخصخصة من خلال تأهيل المشروعات العامة.

7-يتاح للحكومة التدخل لمنع السماح بقيام الاحتكارات والممارسات التجارية التي تقيد المنافسة والتي قد يقوم بها مقدمي الخدمات المالية والهندسية والاستشارية والصحية والنقل وذلك وفقا لاتفاق التجارة ذي الصلة بالخدمات في منظمة التجارة العالمية.

8-يتاح للحكومة ان تتدخل من اجل الحفاظ على الصحة العامة وتعزيز الصالح العام ومنع اصحاب الحقوق الفكرية من التعسف في ممارسة حقوقهم من خلال مراقبة الممارسات التي يمكن ان تنتهك المنافسة النزيهة في التراخيص التعاقدية مع اصحاب الحقوق خاصة ما يتعلق منها ببراءات الاختراع بما يؤثر على تقييد التجارة والنقل الدولي والمحلي للتكنولوجيا، وهذا كله يأتي في إطار الاستثناءات الواردة في اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة TRIPS.

وبهذا الشكل للعلاقة ما بين اقتصاد السوق الاجتماعي ومنظمة التجارة العالمية فإنه من الهمية بمكان وضع الآليات الضرورية من اجل ترسيخ قواعد اقتصاد السوق الاجتماعي والتي تتعلق اساسا بوضع واقرار قوانين خاصة لتنظيم وتشجيع عمل القطاع الخاص وآليات اقتصاد السوق المستتعبة بالتعقيم الحكومي ومحاولة جدولة المشاريع الحكومية وتصنيفها ليتم خصخصة المشاريع الناجحة منها لتكون نواة للخصخصة الناجحة، وادخال الآليات التنافسية للمشاريع الحكومية الاخرى وجعلها تعمل في أطر اقتصادية صحيحة في أطار ما يسمى بالمنافسة من اجل السوق Competition for the market وان يكون كل ذلك على مراحل متسلسلة.

المصادر المعتمدة في كتابة المقال:

- 1-بهاجيرات لال داس، منظمة التجارة العالمية دليل للإطار العام للتجارة الدولية، تعريب رضا عبد السلام، دار المريخ، الرياض، 2009.
- 2-أمريتا نارليكار، الوجيز في منظمة التجارة العالمية، ترجمة عبد الاله الملاح، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2008.
- 3-طاهر حمدي كنعان و حازم تيسير رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربهما العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.
- 4-حسين علي عبد كرعوي، الدولة والقطاع الخاص في العراق جدليات التنافس والتزام، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2018.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في العلاقة بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي

(* استاذ مساعد، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 22 أيلول / سبتمبر 2019

<http://iraqieconomists.net/ar/>